تحرك=عاجل=UA 202/07=== =بواعث=قلق=بشأن=السلامة=استخدام=مفرط=للقوة

مصر: مئات المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين من السودان ودول أفريقية أخرى جنوب الصحراء

يمكن أن تكون أرواح مهاجرين ولاجئين وطالبي لجوء ممن يحاولون يومياً اجتياز الحدود من مصر إلى إسرائيل في خطر، بعد استخدام القوة المفرطة من قبل موظفين مكلفين بتنفيذ القانون في المنطقة. ويأتي هذا إثر ما ورد عن وفاة رجلين يعتقد أنهم من أصل سوداني زُعم أنهما توفيا بعد إطلاق قوات الأمن المصرية النار عليهما عندما حاولا اجتياز الحدود ليلة N أغسطس/آب OMMT.

وقد أنكرت مصادر رسمية مصرية أن إطلاق النار قد وقع، مع أنها أكدت على إلقاء القبض على رجلين من قبل حرس الحدود المصريين في O أغسطس/آب، وكان أحدهما مصاباً بجروح خطيرة. وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق من أن مصر وإسرائيل ربما ترسلان موظفين مكلفين بتنفيذ القانون إلى المنطقة ممن لم يتلقوا التدريب الضروري للتعامل مع حالات مختلفة من السيطرة على الجمهور، ما يعرض أرواح مزيد من المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء للخطر.

وقد تزايد استخدام القوة المفرطة من جانب قوات الأمن المصرية على مدار الأسابيع القليلة المنصرمة. ففي حادثة سبقت هذه، توفيت امرأة سودانية في OO يوليو/تموز OMMT بعد إطلاق قوات الأمن المصرية النار عليها، حسبما زُعم، أثناء محاولتها اجتياز الحدود إلى إسرائيل. وأصيب سودانيون، بمن فيهم فتاة تبلغ من العمر NN عاماً، وامرأة من ساحل العاج بجروح في الحادثة. كما جرى اعتقال اثنين وعشرين شخصاً آخرين من مواطني السودان وساحل العاج وإريتريا على أيدي السلطات المصرية.

إن الآلاف من المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، الذين يأتي معظمهم من السودان وإريتريا وأجزاء أخرى من أفريقيا جنوب الصحراء، يحاولون اجتياز الحدود من مصر إلى إسرائيل كل عام. وقد تزايدت أعدادهم على نحو ملحوظ في الأشهر الأخيرة، وبحسب وزير الداخلية الإسرائيلي، روني بار – عون، يحاول نحو PMM شخص اجتياز الحدود إلى إسرائيل كل أسبوع. ويعتقد أن مئات غيرهم يقومون بالاستعداد لاجتياز الحدود نفسها.

وفي هذه الأثناء، أدت عمليات الإغارة التي قامت بها قوات الأمن المصرية في المنطقة الحدودية بين مصر وإسرائيل خلال شهر يوليو/تموز OMMT وحده إلى اعتقال ما يربو على OOM شخصاً، معظمهم من المهاجرين السودانيين الذين كانوا يحاولون اجتياز الحدود من دون تصريح رسمي. وبحسب مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة، فإن نحو مليونين إلى ثلاثة ملايين من المهاجرين، بمن فيهم آلاف من اللاجئين، يعيشون حالياً في مصر. ومعظم هؤلاء من السودانيين. وتأتي الزيادة في عمليات الاعتقال إثر توقيع اتفاق بين مصر وإسرائيل، بناء على ضغوط من الأخيرة، في أوائل يوليو/تموز OMMT لتقليص حجم تدفق المهاجرين عبر الحدود إلى إسرائيل.

خلفية
تعترف منظمة العفو الدولية بحق الدول في تنظيم دخول الأجانب إلى أراضيها. بيد أن التدابير التي تُتخذ ينبغي أن لا تتجاهل أو تنتهك قانون ومعايير حقوق الإنسان المعترف بهما دولياً. وطبقاً لمعايير دولية من قبيل مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، ومبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، ينبغي على أفراد قوات الأمن استخدام القوة بما يتوافق مع مبدأي الضرورة والتناسب، كما ينبغي أن لا يستخدموا الأسلحة النارية إلا إذا كان هناك خطر على الحياة ولا توجد وسيلة أخرى لدرء هذا الخطر.

وفي مايو/أيار OMMT، دعت اللجنة الخاصة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم في ملاحظاتها الختامية مصر "إلى المباشرة بتدريب جميع موظفيها العاملين في مجال الهجرة، ولاسيما الشرطة وموظفي الحدود ...".

التحرك الموصى به: يرجى إرسال مناشدات لتصل بأسرع ما يمكن. ويرجى الكتابة إلى السلطات المصرية :
- للإعراب عن بواعث قلقكم بشأن سلامة مئات المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين، ومعظمهم من الدول الأفريقية جنوب الصحراء، ممن يعتقد أنه يقومون بالاستعداد لاجتياز الحدود من مصر إلى إسرائيل؛

- لدعوة السلطات إلى اتخاذ الإجراءات الفورية لضمان أن يكون أي استخدام للقوة من جانب قوات الأمن المصرية على الحدود بين مصر وإسرائيل متساوقاً على نحو صارم SMR?ع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ ولا سيما عدم جواز استخدام الأسلحة النارية مع سبق الإصرار وعلى نحو مميت إلا عندما لا يمكن تجنب ذلك ولحماية الحياة.

- للدعوة إلى مباشرة تحقيق سريع وغير متحيّز وواف ومستقل في ما زُعم من قتل رجلين سودانيين وإعلان نتائج التحقيق على الملأ وتقديم المسؤولين عن مقتلهما إلى العدالة وفق المعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛

- لدعوة السلطات المصرية إلى التحقيق في وفاة المرأة السودانية في OO يوليو/تموز OMMT على الحدود بين إسرائيل ومصر، وضمان أن تكون التحقيقات سريعة ووافية ومستقلة وغير متحيزة، وإعلان النتائج على الملأ، وتقديم المسؤولين عن مقتلها إلى العدالة وفق المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

تُرسل المناشدات إلى:

سيادة الرئيس محمد حسني مبارك
رئيس جمهورية مصر العربية
قصر عابدين
القاهرة
مصر
فاكس: +OMOOPVMNVVU
بريد إلكتروني: webmaster@presidency.gov.eg
طريقة المخاطبة: سيادة الرئيس

معالي السيد حبيب إبراهيم العدلي
وزير الداخلية
OR شارع الشيخ ريحان
باب اللوق
القاهرة
مصر
فاكس: +OMOOTVMSUO
بريد إلكتروني: moi@idsc.gov.eg
طريقة المخاطبة: معالي الوزير

وابعثوا بنسخ إلى: الممثلين الدبلوماسيين لليمن المعتمدين لدى بلدكم.

يرجى إرسال المناشدات فوراً. وتشاوروا مع الأمانة الدولية، أو مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد NU سبتمبر/أيلول OMMT.